خلال ندوة الأزمة الإسكانية «التحديات والحلول» التي أقيمت بالجمعية الاقتصادية

المشاركون: وضع منظومة سليمة لتوفير السكن للمواطنين والاهتداء بتجارب الدول المجاورة

عمار العجمي متحدثا

الصقعبي متحدثا (تصوير: صالح محمد)

العجمي: القضية الإسكانية تواجه العديد من التحديات وستكون أزمة للأسرة الكويتية إن لم تحل

إذا استمرت السياسة الحالية ستتعرقل عمليات التنفيذ وعلينا أن نبتكر حلولا جديدة

مشروع مدينة جنوب سعد العبدالله يحتوي على 6 ضواح وفيها 24 ألف وحدة سكنية

كل الأخوة في اللجان التطوعية الذين قابلتهم وجدتهم يًحملون هم الوطن والمواطن

القضية من الأولويات وهناك توجيهات من القيادة السياسية بإنهائها الأزمة بالتعاون مع النواب

المطيري: تحديات هذه الأزمة تتفاقم وعلى السلطتين التشريعية والتنفيذية أن تتصديا لها

الصقعبي: 90 في المئة من علاج القضية الإسكانية هو زيادة المعروض الإسكاني

طالب المشاركون في ندوة الأزمة الاسكانية "التحديات والحلول" التي عقدت بالجمعية الاقتصادية بوضع منظومة سليمة لتوفير السكن للمواطنين والاهتداء بتجارب الدول المجاورة التي لم تعد لديها أزمة اسكانية، مؤكدين إن الكويت لديها الامكانات المالية ولديها الأراضي لكن ينقصها القرار الجرئ ، مؤكدين على ضرورة تعديل التشريعات بما يقضي علي مشكلة تزايد الطلب على الرعاية السكنية حتي لاتتفاقم المشكلة مع تزايد معدلات السكان .

في هذا السياق أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني الكابتن عمار العجمي إن القضية الإسكانية تواجه العديد من التحديات وستكون أزمة للأسرة الكويتية إن لم تتظافر الجهود لحلها مبينا أنه إذا استمرت السياسة الحالية ستتعرقل عمليات التنفيذ وعليه فهلينا أن نبتكر حلول جديدة دون انتقاص من حقوق المواطنين في السكن الكريم.

وقال العجمي إن القيادة السياسية وضعت القضية الاسكانية في اعتبارها وتدعم كافة الحلول الجديدة الكفيلة بمعالجة القضية الاسكانية بشكل واقعي وملموس، ومن جانبنا لم نأل جهدا في اتخاذ القرارات التي تساهم في حل القضية الاسكانية ونعمل مع فريق علي وضع خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى لحلحلة القضية ومعالجتها بشكل جذري.

وأضاف إن مشروع مدينة جنوب سعد العبدالله يحتوي على 6 ضواحي وفيها 24 الف وحدة سكنية موزعة على 5 ضواحي حيث وزعت منها 4591 قسيمة مبينا أنه تم اخذ الموافقة من الجهات المعنية لإرسال مناقصة البنية التحتية للمدينة للطرح حيث يجري حاليا تجهيز المعايير والشروط الواجب توافرها في الشركات المنفذة ونتوقع أن تنجز في ديسمبر 2022 .

ولفت العجمي إلى أن كل الاخوة في اللجان التطوعية الذين قابلتهم وجدتهم يحملون هم الوطن والمواطن، وذكرت لهم أن يدي بأيديهم وطموحنا هو أن نقلص فترة الانتظار لمستحقي الرعاية السكنية، معربا عن الحزن عندما علمت أن 6 ممن حصلوا على قسائم في خيطان قد انتقلوا إلى جوار ربهم قبل أن يسكنوا منازلهم في خيطان.

وتابع إن القضية الاسكانية من الأولويات وهناك توجيهات من القيادة السياسية بإنهاء هذه الأزمة بالتعاون مع النواب، ويحدوني الأمل في أن أضع بصمة لتقديم شيء للوطن والمواطن.

ومن جهته قال رئيس الجمعية الاقتصادية الكويتية خالد المطيري تحرص الجمعية على طرح الموضوعات التي تهم المواطن ولا شك في أن تحديات القضية الاسكانية تتفاقم وعلى الساطتين التشريعية والتنفيذية أن تتصدى لهذه الأزمة وأن تضع لها الحلول المناسبة.

بدوره قال المنسق العام للجنة أهالي مدينة جنوب سعد العبدالله التطوعية فهيد الملحم إن اللجنة بذلت الجهود الحثيثة للإلتقاء بالمسؤولين والنواب لعرض هموم أهالي المدينة ومواكبة متطلبات انجاز المدينة وطلبنا من وزير الاسكان الكابتن عمار العجمي بوضع خطة زمنية واضحة لطرح عقود البنية التحتية للمدينة.

ومن جانبه قال رئيس المجلس البلدي عبدالله المحري إن القضية الاسكانية هي القضية الأولى لدى أعضاء المجلس البلدي فهي ليست قضية رفاهية أو تكسبات، فالقضية الاسكانية هي استمرار واستدامة لكل اسرة كويتية، فإرتفاع قيمة الايجارات يواجهها 92 الف طلب اسكاني قائم فلابد من وضع الحلول لهذه المشكلة.

وأضاف أن القضية ليست قضية أراضي بل هي قضية قرار حازم فقد كان لنا دور في المجلس البلدي بتحرير العديد من الاراضي وتخصيصها للسكنية والمساهمة في ازالة المعوقات في جنوب سعد العبدالله كما نؤكد على أن كل ما يتعلق بدورنا في حل هذه القضية سنستعجل فيه ونقوم بإنجازه لمصلحة المواطن.

شدد مقرر اللجنة الاسكانية في مجلس الأمة النائب الدكتور عبدالعزيز الصقعبي على أن الكلمات لا تكفي في هذه القضية فلا بد من خطوات عملية واضحة من السلطتين وصدور قرار سياسي جرئ لحل القضية الاسكانية، فاليوم نحن متفائلين بنفس اصلاحي موجود لدى الحكومة، فالحكومة مادة ليد التعاون لمعالجة القضايا الموجودة وعليه فلابد أن يكون هناك قرار فعلي لتطبيق وتنفيذ الحلول المطروحة.

وأضاف لدينا خريطة طريق لحل القضية الاسكانية من شقين أولها التعامل مع القضايا الحاليك والمشاكل اليومية في المدن السكنية لنتغلب على المعوقات بالتعاون مع الجهاز التنفيذي وهذه محاولة لايجاد حلول عاجلة والشق الثاني هو الحل الحقيقي للقضية الاسكانية من خلال اقرار قوانين الاستدامة للرعاية السكنية، حيث اننا نعمل عليها منذ سنوات وجلسنا مع كافة المعنيين لنفهم ونعالج المشكلة ونتمكن من صياغة قوانين فاعلة لانتشال البلاد من هذه القضية التي تمس كافة المواطنين وخلال الاسابيع القادمة سيرى الجميع النتائج الفعلية.

ولفت الصقعبي إلى أن حل القضية ينطلق من خلال ثلاثة مراحل، 90 في المئة من علاج القضية الاسكانية هو زيادة المعروض الاسكاني، في ظل الطلبات الاسكانية المتزايدة، وفكرة المطور العقاري فكرة عالمية ولكن لدينا تجارب سلبية معه في الكويت والضحية المواطن، وعليه سعينا لانشاء شركات مساهمة تكون للحكومة والمواطن حصة فيها وتكون هناك حصة للشريك الاستراتيجي ومن خلال هذه الشركة يدخل المطور العقاري معنا في استصلاح الأراضي ونحن في طور اللمسات النهائية لهذا القانون وسيعرض خلال ثلاثة اسابيع.

وتابع كما أن هناك قوانين لتمويل المواطن ومعالجة وضع بنك الائتمان الحالي والذي لا يعد بنكا بل "حصالة" وستتم معالجة القوانين المقيدة له، لاستدامة القروض الاسكانية، اما فيما يخص التمويل العقاري ما هو مطروح لا يخدم المواطن والحكومة تحاول أن تتهرب من المسؤولية في هذا الجانب ونحن لن نقبل بأن يكون المواطن رهينة للتاجر.

واشار إلى ان المرحلة الثانية من الخطة هو تجميع شتات القضية الاسكانية ومعالجة الفوضى الاسكانية، وعليه فلا بد من وجود هيئة عقار تنظم كل ما يتعلق بالعقار لتنظيم الفوضى الحاصلة حاليا وتقوم بمتابعة ورصد سوق العقار في الكويت وتصدر التقارير والاحصائيات وغيرها والمرحلة الثالثة هي ضبط الفوضى الحاصلة في الدورة المستندية للعقار لكي لا تتكرر دفع الرسوم والوكالات العقارية والتسجيل العقاري واصدار التراخيص وغيرها، ومع هذا كله علينا ان نكون حذرين لكي لا تجير هذه القوانين لمصلحة التاجر على حساب المواطن.

وتابع وكل ما ذكرناه لن يرى النور دون وجود قرار سياسي جرئ من حكومة قادرة فنيا للتعامل مع حزمة التشريعات هذه، وعليها ان تكون قادرة على مواجهة حقيقية مع المتنفذين اصحاب الاملاك المليارية القائمة على الفوضى العقارية الحالية وهم اقوى من الحكومة واحيانا يكونون اقوى من رئيس الحكومة.

وبدوره قال رئيس لجنة الميزانيات في مجلس الأمة النائب الدكتور عادل الدمخي بالنسبة لنا في لجنة الميزانيات حاولنا تذليل كل العقبات لتمر الميزانية الحالية والتي تتعلق بميزانية سابقة تعطلت معها الكثير من المشاريع، مبينا ان الدولة ليس فيها أولويات في تحديد الميزانيات فوضى والدولة يتحكم فيها التجار، وهذا الخلل بسبب مجلس الوزراء، فلا يوجد فريق متناسق فالتاجر يضغط ليأخذ مشاريع لصالحة لا تخدم الصالح العام.

وأضاف فقد اكتشفنا ان مشاريع الدولة تجير لصالح بعض المتنفذين فقط، فالحكومة لا تستطيع ان تحدد الاولوية للبنية التحتية للمدن الجديدة وهذا واضح فما الفائدة المرجوه من اعادة بناء البنية التحتية لجنوب السرة من جديد فالزحمة لها العديد من الحلول ومنها البصمة المرنة وكل العالم فيه زحمة، فنحن نعيش في فوضى المسؤول عنها النظام الاداري للدولة وعدم معالجة التركيبة السكانية ومن هنا فلا يوجد اولويات واضحة لدى الحكومة.

ولفت الدمخي ان الميزانية خصص فيها 2,5 مليار دينا للبنية التحتية فلماذا لا تسخر للمدن الجديدة، هذا بسبب البيروقراطية الحكومية وعدم القدرة على اتخاذ قرار امام اصحاب مصالح ونفوذ وهم اقوى من القرار الحكومي في العهد السابق، ونأمل أن نرى قرارا فاعلا من الحكومة الحالية ولكن للأسف بعض المؤشرات "مو زينه" فبعض اصحاب النفوذ يتسلطون على النظيف لإزاحته من طريقهم.

ومن جهته قال رئيس لجنة الأولويات في مجلس الأمة النائب المهندس عبدالله فهاد العنزي إن الوضع الفاسد يعزز الفساد، فهل يعقل من اجل مزرعة دجاج يتعطل آلاف البشر؟ في مدينة جنوب سعدالعبدالله، مبينا ان المشكلة الاسكانية هي مشكلة ارادة وقرار، فكل شيء موجود فلا تزال العوائق موجودة في المدينة رغم سنوات على اقرارها فعلينا ان نتصارح مع الناس ونعمل بشفافيه.

وأضاف في غياب الشفافية جعل المواطنين يترددون في اختياراتهم في المدن الاسكانية حيث انه بعد توزيع المطلاع طرحت خيطان وجنوب عبدالله المبارك والان الناس تتسائل عن مصير الصليبية وتيماء بعد انتهاء البنية التحتية للبيوت الميسرة، فالمشكلة حاليا فنيا وعلينا ان نتعامل معها بشكل فني ونؤكد للجميع ان القضية الاسكانية ستكون أولى الأولويات.

ومن جهته قال النائب حمد العبيد نتوجه بالشكر لكل لجان الاهالي التطوعية التي كان لها دور ايجابي في الحث على حل القضية الاسكانية فاليوم اعضاء اللجنة الاسكانية 4 منهم يعانون مما يعانيه المواطن وينتظرون دورهم في الاسكان، ولكن من الامور الايجابية ان وزير الاسكان جاء من رحم الشعب فالقضية الاسكانية تحتاج الى قرار حازم.

وأضاف يجب تطوير اللوائح الادارية في المؤسسة العامة للرعاية السكنية وتعديل قرار حرمان من حصل على ميراث 200 متر مربع من حقه في الرعاية السكنية، ومعالجة قضية سحب بيت المتوفى وعدم اصدار وثيقة، كما يجب تذليل العقبات في التعاقد مع الشركات العالمية وتأخر التوزيعات وتجهيز البنى التحتية ومشاكل ميزانية بنك الائتمان.

المتحدثون في الندوة

جانب من الندوة

الحضور

«التكافل»: سداد مديونيات 1248 من الغارمين والغارمات بقيمة 1.3 مليون دينار

أعلن أمين السر والمدير العام لجمعية التكافل لرعاية السجناء زيد الذايدي عن قيام الجمعية بسداد مديونات نحو 1248 حالة من الغارمين والغارمات وممن عليهم اجراءات قانونية وبعض السجناء بمبلغ يقدر بنحو 1،321،924 دينار

وأكد الذايدي في تصريح صحفي أن جمعية التكافل لرعاية السجناء حريصة على الاستمرار في تنفيذ سياساتها الاستراتيجية الهادفة الى تقديم الرعاية والعون والمساعده للمحتاجين من السجناء وأسرهم والغارمين والغارمات والأسر المتعففه بالاضافة إلى الحالات المرضية وسداد رسوم الطلبة والطالبات من ابناء السجناء لمواصلة دراستهم وكذلك دعم ورعاية العديد من الانشطه الاجتماعية والدينية وتعزيز أطر التكافل بين ابناء المجتمع.

واوضح الذايدى ان هناك العديد من العوامل الهامة التي ساعدت جمعية التكافل لرعاية السجناء على النجاح والاستمرار في تقديم رسالتها الانسانية طوال هذة السنوات الطويله وذلك من خلال التعاون المثمر مع العديد من الجهات الحكومية والخاصة والتي ياتي في مقدمتها بيت الزكاة والأمانة العامة للأوقاف وبعض البنوك المحلية وأصحاب الأيادي البيضاء الذين دأبو على مد يد من العون بسخاء لمساعدة أخوانهم وأخواتهم المحتاجين مبتغين بذلك مرضاة الله .

وكشف أمين السر المدير العام لجمعية التكافل لرعاية السجناء زيد الذايدي عن أهم المساعدات والانجازات التي قدمتها الجمعية خلال العام الجاري 2022 والتي تضمنت التالي :

– سداد ايجارات الاسر المتعففة واسر السجناء ومساعدات مالية للأسر وبعض الحالات المرضية لعدد 1120 حالة بمبلغ 202،113دينار

– تنفيذ مشروع افطار الصائم والذي اشتمل على توزيع كوبونات ومواد غذائية ووجبات افطار صائم على اسر السجناء والاسر المتعففة والعمالة بمبلغ 116،408دينار

– تنفيذ مشروع الأضاحي ووالذي تضمن توزيع 71 اضحية بمبلغ 6،515دينار على اسر السجناء والاسر المتعففة والعمالة.

– القيام بتسيير رحلة عمره خلال المناسبات الوطنية لعدد79 معتمر لأسر السجناء بمبلغ 9،085 دينار

– تقديم الدعم اللوجيستي للمؤسسات الإصلاحية والسجن المركزي والذي إشتمل على شراء مكيفات وكمامات ومواد غذائية بالاضافة الى توزيع "كوبونات" وشراء تمور بمبلغ 10،349 دينار

– شراء تذاكر طيران لسجناء الابعاد المبعدين عدد " 26" تذكرة بمبلغ 6،520 دينار

سداد غرامات اقامة لمخالفي الإقامة ل عدد9 حالات بمبلغ 8،356دينار –

وبين الزايدي ان الجمعية قامت ايضا بالمشاركة في دعم بعض الفاعليات والتي إشتملت على حلقات تحفيظ القرآن الكريم والمسابقات الرمضانية لفئة البدون وكذلك المساهمة في فزعة افغانستان

واشار الذايدي الى أن الجمعية تستعد خلال هذة الايام لإطلاق عدد من الحملات خاصة مع بدء موسم الشتاء

زيد الذايدي